مقدمة

من عجائب هذا الزمان وهو مليء بالعجائب أننا أصبحنا نسمع عن فتاوى غريبة يشيب لها الرأس، تُنْسب لدين الله من غير تحري ولا تدقيق، حتى لبَّست على العامة دينهم، وفتحت الباب أمام المختص وغير المختص أن يدلي بدلوه ويقول ما يشاء، وأن يجتهد في إثبات أو نفي الفتوى من غير علم ولو كان الذي يتسابق في إطلاقها في وسائل الإعلام ممن هم مولعون بغريب القول ، أو ممن ليس لهم في العلم ناقة ولا جمل، لَمَا أسفنا عليهم بقدر ما نأسف على بعضٍ ممن أوتوا نصيباً من الكتاب يسارعون في الفتوى غير مراعين للضوابط الشرعية والمسالك العلمية في الإفتاء ، مما يكون لفتواهم تبعات سلبية أكثر بكثير من المصلحة التي كانت في ظنهم .

وفي الحقيقة أريد هنا رصد سبب هذا السيل الجرار من هذه الفتاوى التي شغلت العالم، ونقلت الفقه من ميادين التعليم والتعلم إلى ميادين الإعلام والمتاجرة والانتصار للذات، وكثُر الخوض فيها حتى إنه تَكلَّم فيها من ليس له في الفقه حفنة من علم، بل في بعض الأحيان تكون الردود على هذه الفتاوى مشوبة بسوء الظن في المفتي، وقد تأخذ مَنْحىً آخر عند البعض عندما يجعل هذه الفتوى أو تلك معياراً لتصنيف المدارس الفقهية النشطة في الساحة، فبدا لي أن أقف معها وقفة راصدٍ لها، ومتأملٍ لمخاطرها، وأحاول معرفة أسبابها وطرق علاجها .

إن موضوع الفُتيا وسؤال أهل العلم يمثِّل جانبًا مهمًّا في حياة

المسلم،لذلك أفْرَدَ الأئمَّةُ في هذا المجال مصنَّفات مستقلَّة تناولوا فيها عامَّة ما يتعلَّق بالفُتيا وضوابطها وآدابها وما يجب على المفتي والمستفتي وأحكام كلِّ واحد منهما.

ولو تأمَّل المرءُ في حال كثير من النَّاس اليومَ وما هم عليه بشأن الفُتيا يجد أمورًا كثيرةً تستوقفه مخالفةً للشَّرع الحنيف ومخالفةً لما قرَّره الأئمةُ في مصنَّفاتهم؛ من عدم استشعار المسئولية، أو التَّسَرُّع، أو القول بغير علم، أو التَّصدِّي للفتوى من غير تأهُّل لها، أو التَّساهل فيها ... وكل هذه الأمور لها أسبابها وتداعياتها، ويطول المقام لطرحها ومناقشتها ولكن من أخطرها وأشدِّها مسألة التَّساهلُ وتتبُّعُ رخص العلماء؛ خاصَّة أنَّها انتشرت وبدأ يظهر العمل بها في هذا الزمن من قبل بعض المفتين والمستفتين، ومع ذلك نجد أنَّ الحديثَ عنها تحذيرًا وتنبيهًا ليس بالقدر المطلوب الذي يفرضه الشَّرع ويقتضيه العقل، ومن باب التَّواصي بالحقِّ والإعذار إلى الله العليم الخبير فالله المستعان.

أسامة عبد الرحمن